واقع ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق–دراسة تحليلية–

معمري أسامة[1] *، عمورة جمال[2]

[1] جامعة علي لونيسي –البليدة2 (الجزائر)، o.mameri@univ-blida2.dz

[2] جامعة علي لونيسي –البليدة2 (الجزائر)، amoura_djamel@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 07–04–2019؛ ؛ تاريخ القبول: 09–05–2019؛ تاريخ النشر: 25/06/2019

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى عرض واقع ممارسات التجارة الإلكترونية في الجزائر من خلال عرض مؤشرات البنية التحتية للتجارة الإلكترونية حتى سنة 2017، وإبراز الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات ومنه تشجيع المعاملات بالتجارة الإلكترونية. فخلصنا إلى أن الجزائر تسعى إلى تحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي وعصرنة البنية التحتية لتكنولوجيات الإعلام والإتصالات، حيث شهد قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات بالجزائر في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا، من جهة أخرى تم تصميم منظومة تشريعية تؤطر التجارة الإلكترونية من خلال إصدار القانون 18-05، إلى أن هذه التقدمات لم تسمح في الانطلاقة الفعلية للممارسة بالتجارة الإلكترونية، خاصة من ناحية خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة الهاتف النقال، فنرى بضرورة تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية اللازمة للقيام بالعمليات المصرفية لإكمال التعاملات الإلكترونية في وقت قصير وبأمان باستخدام الوسائل الإلكترونية.

الكلمات المفتاح : التجارة الإلكترونية؛ تكنولوجيا الإعلام والإتصال؛ نظام الدفع الإلكتروني.

Abstract: This study aims to present the reality of the exercise of E-commerce in Algeria, through the infrastructure indicators of E-commerce until 2017, and visibility of the efforts of Algeria to develop the technology sector information and communication, including the encouragement of e-commerce transactions. We found that Algeria aims to update and publish communication networks in the country, and move towards a digital economy, and the modernization of ICT infrastructure, the sector of information and communication technologies it has experienced in the last years a remarkable progress, on the other hand a legislative system framing the E-commerce was conceived by promulgating the law 18-05, but these progress did not allow the concrete launching of the E-

* المؤلف المرسل: معمري أسامة

commerce, especially in the share of E-payment services by mobile phone, we see the need to develop E-payment systems to do banking to complete electronic transactions in a short time and safely by using electronic tools .
Keywords: E-commerce; information and communication technologies; E-payment system.

I– تمهيد:

تسعى العديد من الدول إلى تعظيم دور التجارة الالكترونية خصوصا في ظل المتغيرات العالمية والتحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ومن المحتمل أن يتعاظم دورها أكثر في المستقبل القريب نظرا لتأثير هذه التجارة على الأسواق وأداء المؤسسات وقدرتها التنافسية، حيث يتوقع أن تكون التجارة الالكترونية هي أسلوب التجارة السائد بين المؤسسات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أنحاء العالم.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى بشتى الطرق والوسائل للخوض في التجارة الالكترونية في القطاعين الخاص والعام، فقد بات من الضروري وضع منظومة تشريعية تؤطر التجارة الإلكترونية، مما يسهم في إرساء الثقة وتطوير المبادلات التجارية، وقد تكلل ذلك بإصدار القانون 05/18 المؤرخ يوم 2018/05/10 والتعلق بالتجارة الإلكترونية، بهدف سد الفراغ في مجال إبرام العقود ما بين المورد والزبون، وتمكينهم بالتعامل في إطار قانوني متين يضمن حقوق وواجبات كلا الطرفين.

فلا يمكننا الحديث عن التجارة الإلكترونية لأي بلد دون التحدث عن البنى التحتية التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية "**شبكة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات**"، فالتطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال، فالجزائر وعت بأهمية الاستثمار بتكنولوجيات المعلومات، فباشرت في العمل على تهيئة البنية التحتية الضرورية من أجل بلوغ تلك المرحلة بهدف إرساء في المجتمع الثقافة المعلوماتية، وتطوير الممارسات بالتجارة الإلكترونية.

من هذا المنطلق يمكن صياغة **إشكالية الدراسة** على النحو التالي:

ما هو واقع ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر من الناحية القانونية والتطبيقية في ظل تبني القانون 18–05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية ؟

تتفرع من الإشكالية **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ما هو الإطار القانوني التشريعي المنظم للمعاملات الإلكترونية بالجزائر ؟ وما هي مضمون القانون 18–05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية ؟
2. ما هو واقع البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر حتى سنة 2017 ؟
3. فيما تكمن الجهود المبذولة لتطوير ممارسات التجارة الإلكترونية في الجزائر ؟

تتمثل **أهداف الدراسة** في ما يلي:

1. عرض مختصر للإطار القانوني المنظم للمعاملات الإلكترونية في الجزائر؛
2. عرض لمختلف المؤشرات الأساسية للبنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر حتى سنة 2017؛
3. إبراز الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تطوير التجارة الإلكترونية.

II– الطريقة والأدوات:

اعتمد الباحثين على **المنهج الوصفي التحليلي** في كافة إطار الدراسة والبيانات الإحصائية للإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع.

III– النتائج ومناقشتها :

III.1– الإطار النظري للتجارة الإلكترونية Electonic Commerce

تُعتبر التجارة الإلكترونية بمثابة النتاج الأضخم لثورة الانترنت باعتبارها قناة توزيع عالمية ورئيسية للسلع والخدمات وللوظائف الإدارية والمهنية، كما أثرت ثورة الانترنت على التجارة الالكترونية وعلى الطريقة التي نرى بها العالم وأنفسنا فيه، فزاد من إمكانية التواصل بين الاطراف المختلفة كالزبائن والأفراد والشركات والقطاعات الحكومية المختلفة، فأصبح لتلك الأطراف المختلفة القدرة على تنفيذ العديد من التطبيقات الالكترونية كالخدمات المصرفية، التسوق في المراكز التجارية الضخمة، والتعاون إلكترونياً مع شركاء العمل وغير ذلك[1]. وعليه تعتبر التجارة الإلكترونية أحد وجهي الاقتصاد الرقمي، الذي يقوم على معلمين هما: التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات أو ما يعرف بصناعة المعلومات.

III.1.1– مفهوم التجارة الإلكترونية Electonic Commerce

هناك عدة تعاريف للتجارة الإلكترونية، ولكنها كلها تصب في معنى واحد، وهو أن التجارة الإلكترونية ما هي إلا عملية البيع والشراء للمنتجات والخدمات وتبادل المعلومات والأموال عبر الشبكات مثل شبكة الانترنت أو شبكات الاتصالات اللاسلكية مثل الهاتف النقال وما يصاحبها من حركات مثل عملية الطلب والإتصال وعملية الدفع والتسليم.

يمكن أن تعرف التجارة الإلكترونية بعدة مناظير كما يلي[2]:

III.1.1.1– من منظور الإتصالات Comminication: التجارة الإلكترونية هي المقدرة على تسليم المنتجات أوالخدمات أو المعلومات أو اتمام عملية الدفع عبر الشبكات مثل الشبكات مثل شبكة الانترنت وشبكة الويب أو حتى عبر الهاتف الخلوي.

III.1.1.2– من منظور الواجهة المقابلة Interface: يمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها تكون مسؤولة عن مختلف المعلومات وتبادل العمليات التجارية، حيث يمكن أن تتم العملية بين طرفين: شركة إلى شركة B2B، شركة إلى مستهلك B2C، شركة إلى حكومة B2G، مستهلك إلى مستهلك C2C ...إلخ.

III.1.1.3– من منظور الحركات التجارية Business process: التجارة الإلكترونية تتضمن نشاطات بدورها تدعم التجارة الكترونيا باستخدام وسائل شبكات الاتصالات نفسها لمختلف التصنيفات للتجارة الإلكترونية مثل شركة إلى حكومة B2G، شركة إلى شركة B2B...إلخ.

III.1.1.4– من المنظور المباشر Online: التجارة الإلكترونية ما هي إلا بيئة تمكن وتسهل عملية البيع والشراء للمنتجات والخدمات عبر الانترنت، فالمنتجات من الممكن أن تكون ملموسة مثل الكتب والأقراص المدمجة وأجهزة الفيديو وغيرها، ومن الممكن أن تكون غير ملموسة أو خدمات مثل شراء معلومات معينة أو ملف فيديو أو كتاب إلكتروني، او يمكن الحصول على خدمة استشارية أو أخبار معينة.

III.1.1.5– من منظور الأسواق Market: التجارة الإلكترونية هي شبكة عالمية واسعة الانتشار فعلى سبيل المثال البائع المحلي يمكنه من فتح متجر على الانترنت من خلاله يبيع المنتجات لكل العالم، كما يمكنه الاتصال مع الزبائن والمزوددين والمنافسين والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية ويمكنه الاتصال مع شركاء العمل وغيرهم.

فالتجارة الإلكترونية هي مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات بوسائل إلكترونية. فهي مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركة والشركات المماثلة من جهة وبين الشركة والزبائن من جهة أخرى[3].

كما تعرف على أنها إجراء عملية البيع أو الشراء في أي وقت ومن أي مكان ولأي فرد أو مؤسسة خاصة أو حكومة حيث تركز على أداء العمل التجاري بكل مرونة وسهولة وفعالية ولعل السبب لكثرة التعريفات وصعوبة فهم التجارة الإلكترونية بشكل أكثر دقة هو سرعة نموها وسرعة انتشارها وسرعة تطورها بشكل يصعب تصديقه، فالكثير بدأ براس مال بسيط لا يتجاوز الألف دولار وفي خلال فترة بسيطة لا تتجاوز الخمس سنوات أصبحت هذه الشركات أو الأفراد يمتلكون قيمة لشركاتهم تفوق الملايين من الدولار وقد تصل إلى المئات من الملايين من الدولارات[4].

III.1.2– خصائص التجارة الإلكترونية

تتميز التجارة الإلكترونية بعدة خصائص، يمكن تلخيصها فيما يلي[5]:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات في إدارة أنشطة العمليات التجارية بين الشركات مع بعضها البعض من جهة وبين الشركات وعملائها من جهة أخرى؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات في إدارة نشاط العمليات التجارية بين الشركات والحكومات الإلكترونية؛
- تعمل التجارة الإلكترونية على رفع الكفاءة في الأداء وتحقيق الفاعلية في التعامل من استغلال تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات بشكل مثالي؛
- تعمل على تخطي الحدود الزمنية والمكانية التي تقيد حركة التعاملات التجارية عادة؛
- تتفاعل بسرعة كبيرة لتلبية حاجة السوق من خلال الاستجابة السريعة لمتطلباته، وذلك من خلال التفاعل مع الزبائن الطالبين للسلع والخدمات على شبكة الاتصالات؛
- تقوم التجارة الإلكترونية على تبسيط الإجراءات ووضوح التعامل وأداء العمليات التجارية.

III.1.3– أهداف التجارة الإلكترونية

تسعى التجارة الإلكترونية إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي يمكن حصرها كما يلي[6]:

أ. العمل على زيادة نطاق السوق، وتجاوز الحدود الجغرافية والإقليمية أمام السلع؛

ب. السعي نحو زيادات معدلات الوصول إلى الزبائن والتواصل معهم وبناء علاقات قوية معهم؛

ت. التقليل من تكاليف الإنتاج، التسويق والتوزيع، ومقارنة التجارة الإلكترونية بالتجارة التقليدية وفي ضوء طبيعة التجارة الإلكترونية؛

ث. تحقيق السرعة في أداء الأعمال في ضوء التحول نحو استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمار تطوراتها وتحولاتها المعاصرة والإعتماد عليها؛

ج. البحث عن عملاء جدد والوصول إليهم، وجذبهم للشراء اعتمادا على طبيعة التعامل والمزايا التي تعرض عليهم وتجتذب الكثير منهم؛

ح. القيام بعمليات التفاوض، التسويق، البيع والشراء وإجراءات الدفع والتسديد من خلال شبكة الإنترنت، وما تقدمه من تسهيلات في كل هذه العمليات والإجراءات؛

خ. تقديم وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة بالمقارنة مع التجارة التقليدية، والصورة التي رسمتها وترسمها عند الكثير من الزبائن.

انطلاقا من التعاريف السابقة حول التجارة الإلكترونية والخصائص التي تمتاز بها وأهدافها، نستخلص بأن التجارة الإلكترونية تعتبر وسيلة مهمة تسهم في تطوير الأسواق التجارية من خلال جعلها أسواقا مفتوحة أمام الزبائن بغض النظر عن الموقع الجغرافي حيث أنها تتعدى الحدود الزمانية والمكانية المعيقة لحركة التعاملات التجارية.

III.2– التأطير القانوني للمعاملات الإلكترونية في الجزائر

خلال العشر السنوات الأخيرة، جاء المشرع الجزائري بمعاملات إلكترونية حديثة إلى جانب المعاملات التقليدية التي كانت سائدة من قبل في القانون الخاص الجزائري من أجل توفير بيئة آمنة للمعاملات الإلكترونية، وذلك من خلال:

III.2.1– الإثبات الإلكتروني: وذلك بصدور القانون 05-10 المعدل والمتمم للقانون المدني الجزائري انتقل المشرع من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبح بموجب هذا القانون الكتابة في الشكل الإلكتروني ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري طبقا لنص المادة 323 مكرر[7].

III.2.2– التوقيع الإلكتروني: اعتمد المشرع الجزائري بالتوقيع الإلكتروني ولأول مرة في نص المادة 2/327 في القانون المدني الجزائري والمعدلة بالقانون 05–10، وعن تعريف الوقيع الإلكتروني فقد دلَّت عليه بموجب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 07–162* [8]. كما اعتمد المشرع على القانون رقم 15–04•، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع و التصديق الإلكترونيين.

III.2.3– التصديق أو التوثيق الإلكتروني: حدَّد المشرع الجزائري بموجب المرسوم التنفيذي 07–162 نشاط مقدمي خدمات التصديق الإلكتروني، فممارسة هذا النشاط يتطلب ترخيص تمنحه سلطة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والتصديق الإلكتروني يتضمن تحديد هوية المتعاملين في التعاملات الإلكترونية وأهليتهم القانونية والحد من الغش والإحتيال، وجهة التصديق الإلكتروني هي طرف محايد قد تكون من الافراد او الشركات[9].

كما اعتمد المشرع على القانون 15–04°، والذي يحدد القواعد المتعلقة بالتصديق الإلكتروني.

III.2.4– خدمات البريد والاتصالات الإلكترونية: حدَّد المشرع الجزائري بموجب القانون 18–04* والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.

III.2.5– الدفع الإلكتروني: استحدث المشرع الجزائري ولأول مرة قانون يضمن التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي من خلال الأمر 03–11 المتعلق بالنقد والقرض، من خلال المادة 69 منه والتي تنص على أنه "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي يمكن لكل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل، ويتبين من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري له نية الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل الدفع الحديثة الإلكترونية، كما أضاف المشرع الجزائري بموجب القانون 05–02 المؤرخ في 2005/02/06 فصلاً يتضمن بطاقات الدفع والسحب[10].

III.2.6– إصدار القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية: أخيرا، وكما كان منتظراً صدر القانون 18–05[11] المؤرخ في 2018/05/10 المتعلق بالتجارة الإلكترونية في آخر عدد من الجريدة الرسمية رقم 28، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية للسلع والخدمات، والذي سنعرض أهم ما جاء فيه لاحقا.

III.3– واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر والجهود المبذولة لتطويرها

إن ضرورة إيجاد بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والإتصال هو السبيل الوحيد لتحقيق تقدم في مجال التجارة الإلكترونية. باعتبار الانترنت والمواقع مؤشرات لدراسة البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، والجزائر اليوم تسعى لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

III.3.1– واقع البنية التحتية للتجارة الإلكترونية في الجزائر خلال الفترة 2010 –2017

III.3.1.1– مؤشرات شبكة الهاتف النقال خلال الفترة 2010 –2017

III.3.1.1.1– تطورات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال: فيما يلي مؤشرات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

الشكل رقم 01: تطورات عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال خلال الفترة 2010 –2017

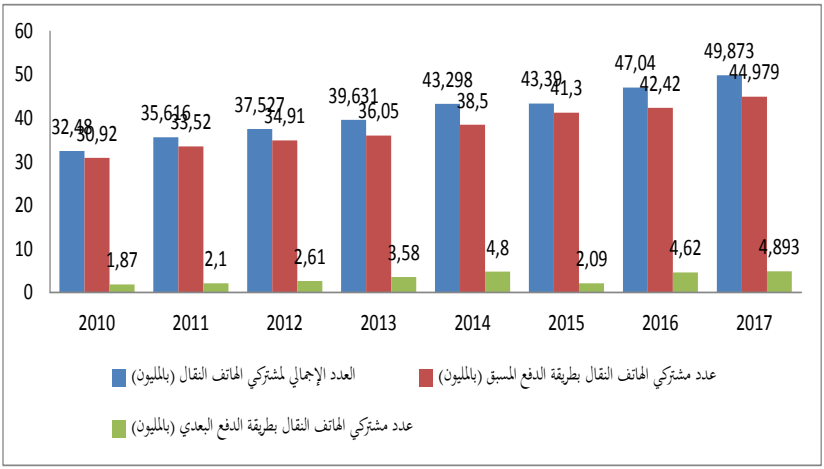

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط: https://www.mptn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

من خلال الشكل نلاحظ أن خدمات الهاتف النقال في الجزائر تشهد تحسنا ملحوظا، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان للهاتف النقال 98% في 2016 وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر للمشتركين فوصل إلى 49,873 مليون مشترك سنة 2017 مقابل 47,04 مليون مشترك سنة 2016 أي بزيادة قدرها 6,02%. كما تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر

إصدار القانون رقم 2000–03 المؤرخ في 2000/08/05 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية[12].

III.3.1.1.2– تطورات عدد الاشتركات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G: الجدول الموالي يوضح تطورات عدد الاشتركات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G للهاتف النقال خلال الفترة 2012–2017:

الجدول رقم 01: تطورات عدد الاشتراكات في الجيلين الثالث 3G والرابع 4G خلال الفترة 2012 –2017

اشتركات 3G و 4G	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف النقال 3G	–	308019	8509053	16684561	25214732	23701023
عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف النقال 4G	–	–	–	–	1464811	10968495
نسبة ولوج شبكة الهاتف النقال	**%99.28**	**%102.4**	**%109.6**	**%107.4**	**%113.3**	**%121.0**

المصدر: من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط الإلكتروني:
https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

من خلال الجدول نلاحظ أن خدمة الهاتف المحمول الجيل الثالث 3G بدأت في الجزائر في ديسمبر عام 2013. وفي شهر واحد فقط تم تسجيل 308019 مشترك، وتضاعف هذا الرقم 27 مرة في عام 2014؛ وفي عام 2017 وصل إلى أكثر من 23 مليون مشترك. وفي إطار التحديث ونشر شبكة الاتصالات في البلاد لتوجيه البلاد نحو الاقتصاد الرقمي، أعلنت وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، يوم 2016/10/01 من الانطلاق الرسمي للجيل الرابع للهاتف النقال في الجزائر حيث تم تسجيل 10968495 مشترك سنة 2017 حيث يمثل عدد الاشتراكات المدفوعة مسبقا نسبة 87,95%[13].

III.3.1.1.3– توزيع حصة السوق بين متعاملين الهاتف النقال GSM وللجيلين 3G و4G لسنة 2017: الشكل الموالي يوضح حصة السوق بين متعاملين الهاتف النقال GSM وللجيلين 3G و 4G خلال السنة 2017:

الشكل رقم 02: توزيع حصة السوق بين متعاملين الهاتف النقال GSM وللجيلين 3G و4G لسنة 2017

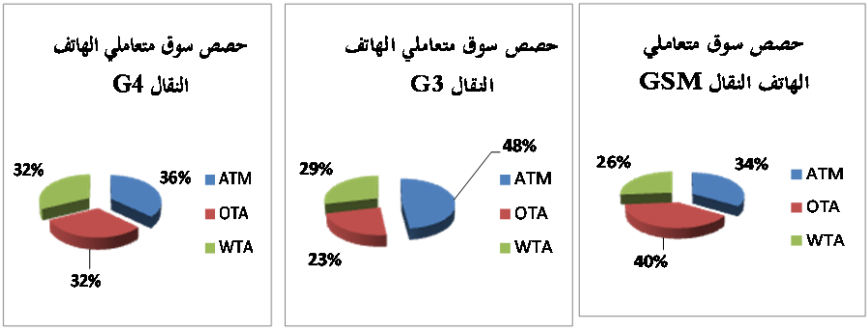

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط: https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

من خلال الشكل نلاحظ أن توزيع حصة السوق بين متعاملين الهاتف النقال (GSM)، لم يتغير الترتيب منذ سنين، حيث في عام 2017، تتولى شركة "أوراسكوم تليكوم الجزائر" الصدارة بـ 39,69% ، تليها "الجزائر للاتصالات موبيليس" ثم "الوطنية للاتصالات الجزائر". أما بالنسبة لسوق الجيل الثالث 3G و الرابع 4G، "موبيليس" تقود المتعاملين بـ 48,12% و 36,54% على التوالي.

III.1.3.2– مؤشرات شبكة الانترنت خلال الفترة 2012 –2017

III.1.2.1.3– عرض نطاق الانترنت الوطنية والدولية خلال الفترة 2012 –2017:

فيما يلي أهم المؤشرات شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2012-2017:

الجدول رقم 02: مؤشرات نطاق الانترنت الوطنية والدولية خلال الفترة 2012–2017

شبكة الانترنت	2012	2013	2014	2015	2016	2017
طول الألياف البصرية (كم)	46231	50800	61556	70700	76514.5	81872

عدد البلديات الموصولة بالألياف البصرية	1000	1081	1229	1321	1477	1541
عرض نطاق الانترنت الوطنية (ميغابايت/ثانية)	130000	172021	348000	390000	–	801000
عرض نطاق الانترنت الدولية (ميغابايت/ثانية)	104448	166000	278000	485155	630150	810155

المصدر: من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط الإلكتروني: https://www.mptn.gov.dz/ar/content/مؤشرات–تكنولوجيات–الإعلام–والاتصال

ويمكن تمثيل البيانات السابقة في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 03: عرض نطاق الانترنت الوطنية والدولية خلال فترة 2012–2017

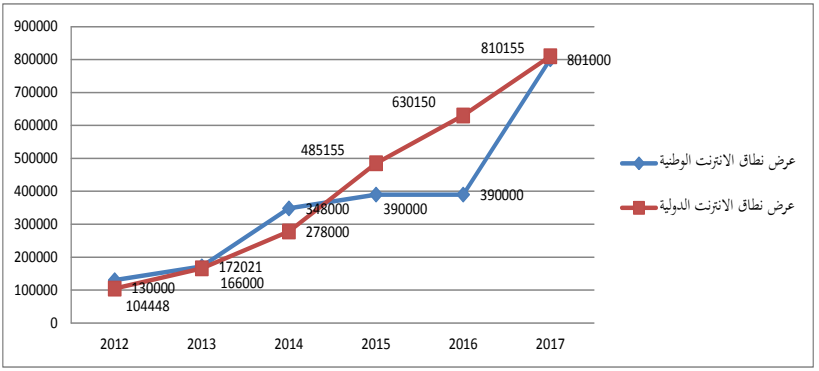

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط: https://www.mptn.gov.dz/ar/content/مؤشرات–تكنولوجيات–الإعلام–والاتصال

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أنه في إطار عصرنة البنية التحتية والخدمات، تتواصل عمليات الربط بشبكة الألياف البصرية، ففي اواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الألياف البصرية. من أجل تلبية حاجيات مستخدمي الانترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية، لم يتوقف النطاق الدولي عن التطور بحيث بلغ في اواخر سنة 2017 حوالي 810155 جيجابايت/ثانية[14].

III.2.2.1.3– مؤشرات مشتركي الانترنت خلال الفترة 2013–2017: فيما يلي تطورات مشتركي شبكة الانترنت في الجزائر خلال الفترة 2013–2017، المتعلقة بمشتركي ADSL، الجيل الثالث 3G والجيل الرابع 4G:

الجدول رقم 03: مؤشرات مشتركي شبكة الانترنت خلال الفترة 2013–2017

مشتركي الانترنت	2013	2014	2015	2016	2017
مشتركي ADSL	1283241	1518629	1838492	2083114	2246727
الجيل الرابع 4G للهاتف الثابت 4G LTE	–	80693	423280	775792	919368
WIMAX	179	216	233	661	621
مشتركي الجيل الثالث 3G	308019	8509053	18021881	25214732	23701023
مشتركي الجيل الرابع 4G	–	–	–	1464811	10968495
مجموع مشتركي الانترنت الهاتف الثابت	**1283420**	**1599538**	**2262005**	**2859567**	**3166907**
مجموع مشتركي الانترنت الهاتف النقال	**308019**	**8509053**	**18021881**	**26679543**	**34669518**
مجموع مشتركي الانترنت (الثابت والنقال)	**1591439**	**10108591**	**20283886**	**29539110**	**37836425**

المصدر: من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط الإلكتروني: https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

ويمكن تمثيل ما سبق من خلال الشكل التخطيطي التالي:

من خلال الجدول نلاحظ أنه فيما يخص شبكة الانترنت في الجزائر، فإنه بلغ عدد المشتركين في أواخر 2017 حوالي 37.83 مليون، من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال، أي ما يعادل حوالي 91.63% وتعتبر نسبة كبيرة، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر مع استقدام تكنولوجيا التدفق العالي اللاسلكي للهاتف الثابت 4G LTE.

III.3.2.1.3– مؤشرات المشتركين من خلال التدفق الانترنت خلال الفترة 2012–2017: فيما يلي تطورات مشتركي شبكة الانترنت في الجزائر من خلال التدفق الانترنت خلال الفترة 2012–2017:

الجدول رقم 04: تطور المشتركين من خلال التدفق الانترنت خلال الفترة 2012–2017

المشتركين من خلال التدفق	2012	2013	2014	2015	2016	2017
128 كيلوبايت	15001	7497	2608	1318	265	0
256 كيلوبايت	252303	158181	48599	26048	14168	0
512 كيلوبايت	495289	589042	92843	56847	39324	0
01 ميغابايت	381180	511386	832535	990988	1050288	1069377
02 ميغابايت	9473	13997	523547	728009	917808	1074834
02.3 ميغابايت	807	1003	1617	1677	1500	1080
03 ميغابايت	5	11	–	–	–	1
04 ميغابايت	483	1465	10631	24522	47067	84488
07 ميغابايت	8	10	1	1	1	1
08 ميغابايت	185	602	6050	8805	11703	15288
10 ميغابايت	7	18	1	531	1	1
20 ميغابايت	5	28	195	531	972	1656
24 ميغابايت	2	1	2	531	1	1
المجموع	**1154748**	**1283241**	**1518629**	**1838746**	**2083098**	**2246727**

المصدر: من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط الإلكتروني:
https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

من خلال الجدول نلاحظ أنه الإحصائيات المبينة أعلاه تشير إلى عدم وجود مشتركي الانترنت في الفئات الأقل من فئة 01 ميغابايت/ثانية، ويرجع السبب الى سياسة القطاع الرامية إلى توفير تدفق عالي يتماشى مع تطلعات المواطن الجزائري، في حين تم تسجيل نسبة أكثر من 50 % من الاشتراكات ذات السعة 01 ميغابايت من مجموع المشتركين عام 2017[15].

III.3.1.3– مؤشرات مواقع الواب (Web) وخدمات الانترنت خلال سنة 2015

فيما يلي احصائيات لمواقع الـ Web وخدمات الانترنت في الجزائر خلال السداسي الاول لسنة 2015:

الجدول رقم 05: مواقع الـ Web وخدمات الانترنت

المؤشرات	2015 (السداسي الأول)
عدد مواقع الانترنت .dz	7148
عدد المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة)	587

عدد الاستمارات المتوفرة	265
عدد الاجراءات المتوفرة على الانترنت	29

المصدر: من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط الإلكتروني: https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

من خلال الجدول نرى أنه عدد المواقع الانترنت في تطور مستمر حيث بلغ 7148 موقع خلال السداسي الأول 2015، كما ارتفعت عدد المواقع المؤسساتية إلى 587 موقع خلال نفس السنة.

III.4.1.3– مؤشرات عدد ومقدمي الخدمات في مجال الاتصالات خلال الفترة 2014–2016

فيما يلي احصائيات لتطورات عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات في مجال الاتصالات في الجزائر خلال الفترة 2014–2016:

الجدول رقم 06: تطورات عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات في مجال الاتصالات 2014–2016

المؤشرات	2014	2015	2016
عدد الأشكاك المتعددة الخدمات KMS	24786	24065	-
عدد مقاهي الانترنت	-	5548	-
عدد مراكز النداء	164	69	86
الاستعلام الصوتي	07	08	08
موفر الدخول للانترنت FAI	20	23	28
متعاملي نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت VOIP	03	03	03
GMPCS	30	03	02
الأرضيات ذات الفتحة الصغيرة VSAT	03	03	03
الهاتف الثابت	01	01	01
الهاتف النقال GSM	03	03	03
الهاتف الثابت الجيل الثالث 3G	03	03	03

المصدر: من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، الرابط الإلكتروني: https://www.mpttn.gov.dz/ar/content/مؤشرات-تكنولوجيات-الإعلام-والاتصال

من خلال الجدول نرى أن عدد الأكشاك المتعددة الخدمات قد انخفض سنة 2015 إلى 24065 مقارنة بالسنة 2014 أي ما نسبته حوالي 2.90% (تراجع طفيف)، وهذا ما هو قائم عالميا حيث انخفض عددها مع تطور و تعميم خدمات الهاتف النقال. ولكن في سنة

2015 أين شهدت مراكز النداء في الجزائر تراجعا بصفة كبيرة، أما نشاط مراكز النداء في الشركات الجزائرية شهد نمو في سنة 2016 مع دمج 17 مركز جديد.

بعد دراسة أجرتها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال عبر مديرياتها الولائية، تمّ إحصاء حوالي 5548 مقهى انترنت ينشط عبر التراب الوطني. خلال السداسي الاول من عام 2015، دخل السوق الجزائرية ثلاثة موفري خدمة الانترنت جدد، ونشاط موفري خدمة الإنترنت (ISP) لا تزال تشهد نموا ملحوظا في الجزائر مع إدراج ثلاثة (ISP) جدد في السوق خلال عام 2015 وخمسة آخرين في عام 2016[16].

من خلال الاحصائيات والمؤشرات السابقة الذكر المتعلقة بتطورات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في الجزائر خلال الفترة 2010 –2017، نستخلص بأن قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال يشهد تطورات ملحوظة، إلى أنه مازال يشهد هذا القطاع تباطئ في النمو لا سيما تدفق الانترنت، والدفع عن بعد (en ligne) بواسطة الهاتف النقال، بالرغم من أن الجزائر تتوفر على موارد مالية ومادية تمكنها من تنمية هذا القطاع والذي يعتبر القاعدة الأساسية لتطوير ممارسات التجارة الإلكترونية.

III.2.3– أهم المواقع التجارة الإلكترونية المتاحة في الجزائر

فيما يلي مجموعة من المواقع التي اندرجت إلى عالم التجارة الإلكترونية وحققت نجاحات في نشاطها[17]:

III.1.2.3– الموقع الإلكتروني "واد كنيس" (www.ouedkniss.com)

حسب الدراسة التي قامت بها الشركة الأمريكية "وورلد ستارت آب ريبورت" خلال سنة 2014 والتي تم فيها تصنيف أكبر ثلاث مواقع في 50 دولة عبر العالم، بناءا على تجميع المعلومات من مصادر الانترنت وبيانات الأسواق المالية وكذا معلومات الشركات المعنية بالتصنيف ومندوبي المؤسسة الأمريكية عبر الدول المعنية بالبحث، فإن موقع "واد كنيس" يعتبر الأغلى بين المواقع الأخرى في الجزائر بـ 3.5 مليون دولار، متبوعاً بموقع "الجلفة إنفو" بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب موقع "الشروق أون لاين" بقيمة واحد مليون دولار.

III.2.2.3– الموقع الإلكتروني "الجلفة أنفو"

يعتبر ثالث أغلى موقع الكتروني بالجزائر بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي، تأسس سنة 2006، تصدّر منذ بداياته و بفضل منتدياته العامة ترتيب المواقع الإلكترونية الأكثر تصفحا من طرف الجزائريين، حيث صنّف شهر ماي 2007 كخامس موقع جزائري باللغة العربية، ليحتل المرتبة الثالثة وطنياً في ماي 2011، ليرتقي شهر نوفمبر 2012 إلى المرتبة الثانية بعد موقع "الشروق أون لاين" ومتقّدما على موقع جريدة الخبر اليومي.

III.3.2.3– موقع الخطوط الجوية الجزائرية (www.airalgerie.dz)

تقوم شركة الخطوط الجوية الجزائرية من خلال موقعها بتقديم مجموعة من الخدمات لزبائنها، باعتبارها تختص بالنقل الجوي فهي تمكن زبائنها من تحديد رغباتهم من حيث نوع النقل وشروطه وتحديد الفترة التي يرغبون السفر فيها حيث تقوم بالحجوزات اللازمة. حيث يستطيع الزائر عبر هذا الموقع الاطلاع على دليل الفنادق التي قد يحتاجها الزبون في جميع أنحاء العالم من قاعدة البيانات التي توضح أرقام هواتف ومواقع وإيميلات و عناوين الفنادق. يحجز الزبون ويحصل على تذكرة إلكترونية تثبت إتمام عملية الحجز بعد تلقيه رسالة عن طريق الإيميل تطلعه على تفاصيل الصفقة. أما الدفع فقد يكون إلكترونياً أو تقليدياً[18].

III.4.2.3– الموقع الإلكتروني "أسواق الجزائر" (www.dzsoq.dz)

أسس هذا الموقع الخبير الجزائري سالم يوسف الذي عمل في مصر خلال السنوات 2001 و2003 مدير لشركة مواقع، بعد أن كان مدربا لأسواق المال في المملكة العربية السعودية، و بعد دخوله إلى الجزائر صمم هذا الموقع بعناية كبيرة جدا بلغة الي اش بي. هذا الموقع "Dzsoq" في مستوى المواقع العالمية من حيث التصميم و التفاعلية ومستوى التقنية و الأرضية البرامجية التي يتمتع بها، حيث حضي بتخطيط تقني وإستراتيجي من حيث الأمن و السلامة و سهولة الاستعمال. يختص الموقع بالبيع بالمزادات العلنية عبر الأنترنت كما يوفر كذلك عروض أخرى كالإعلان ضمن صفحاته، و يعرض خدمات الدفع الإلكتروني مثل بطاقات فيزا كارد وماستر كارد التي لقيت إقبالا كبيرا لاستعمالها في الدفع الإلكتروني عبر المواقع العالمية.

III.5.2.3– موقع إشريلي

ويبدو أن نجاح تجربة "واد كنيس" أثار شهية الكثيرين لاقتحام عالم التجارة والإشهار عبر الانترنت، والذي ظلّ إلى وقت قريب غير مكتشف في الجزائر، حيث ظهرت العشرات من

المواقع الإلكترونية المتخصصة في عرض المنتجات والخدمات عبر الشبكة، بدءًا بالملابس والسلع الاستهلاكية والتجهيزات الكهرومنزلية، وصولاً إلى السيارات والعقارات والخدمات بمختلف أنواعها، ولا تقف الخدمات المقترحة على الشبكة العنكبوتية عند حدود عرض السلع على المستهلك، بل باتت العديد من المواقع والمؤسسات تقترح توصيل الطلبيات إلى عنوان المتعامل. فموقع "أشريلي" لا يكتفي بعرض السلع الاستهلاكية فقط بل يقوم بتوصيلها إلى الزبائن.

III.6.2.3– الموقع الالكتروني "نشري في النت" و"كتابي"

في شهر جانفي 2013 أعلنت شركة "سيبرماركت"، بالشراكة والتعاون مع الشركة الفرنسية "أوكتاف" عن إطلاق موقعين افتراضين للتجارة الإلكترونية في الجزائر، تسمح هذه المواقع الجديدة بتوفير منتجات صناعية مختلفة للزبون الجزائري عن بعد وبمقاييس دولية، مع مراعاة عائق الدفع الإلكتروني الغائب في المرحلة الأولى. وكشف ميشال بينت، مسؤول شركة أوكتاف في ندوة صحفية بمقر هيئة "يوبيفرانس" عن فحوى المشروع الجديد الذي يسمح طلبها بضمان تسويق افتراضي مؤمن وتسليم السلع والبضائع عبر سلسلة وقنوات محددة، تصل في نهايتها إلى الزبون النهائي بعد عبر الأنترنت، مشيرا إلى أن الموقعين "نشري في النت" و"كتابي" عبارة عن مشروع لإطلاق التجارة الإلكترونية التي ستعرف خلال السنوات الخمس المقبلة، رواجا كبيرا، على غرار ما عرفه الهاتف النقال في الجزائر، حيث يرتقب تسجيل ما بين 400 إلى 500 موقع للتجارة الإلكترونية بنشاط قوي من مجموع 4000 إلى 5000 موقع منتظر.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الجزائريون يبدون اهتماما كبيرا بالتعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت، التي تشهد تناميا تباطئيا في عدد المواقع المتخصصة في هذا المجال، حيث أنه تظهر موقع "أليكسا" المتخصص في إحصائيات وترتيب مواقع الانترنت، أن موقع "واد كنيس" الخاص بعرض الخدمات التجارية هو الأكثر تصفحا في الجزائر، ثم يليه الموقع الاجتماعي "الفايسبوك" ثم "غوغل" ثم "اليوتيوب"[19].

كما نلاحظ بأن المواقع الإلكتروني المختصة بالتجارة الإلكترونية في الجزائر كلها توفر خدمات البيع والشراء والإعلان والترويج والحصول على المعلومات، فلم تصل بعد على فهم التجارة الإلكترونية على أنها وسيلة للدفع الفوري الإلكترونية، فهي لا توفر خدمات الدفع

الإلكتروني مثل بطاقات فيزا كارد وماستر كارد سوى موقع "**أسواق الجزائر**(www.dzsoq.dz).

III.3.3– الجهود المبذولة لتطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر

تسعى الجزائر لتطوير وترقية قطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال الجزائر، من خلال وضع استراتيجية واضحة تتضمن تشريعات وهياكل ومؤسسات لتنظيم الممارسات بالتجارة الإلكترونية، فاستهلت بتطوير المنظومة القانونية لا سيما الإصدار الأخير للقانون 18–05 المؤرخ في 2018/05/10 والمتعلق بالتجارة الإلكترونية، وذلك بهدف سد الفراغ خاصة في مجال إبرام العقود ما بين المتعاملين عبر الاتصال الإلكتروني.

III.3.3.1– إصدار القانون 18–05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية

بموجب هذا القانون الذي وقَّعَ عليه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة فإن التجارة الإلكترونية وفق ما تمليه المادة 6 من القانون تعني النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الإلكترونية. وفي إطار هذا القانون فإن العقد الالكتروني هو نفسه العقد بمفهوم قانون 23 جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ويتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصرياً لتقنية الاتصال الإلكتروني. أمَّا بالنسبة للمستهلك الإلكتروني فإن الأمر يتعلق بكل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي. أما المورد الإلكتروني فهو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية. كما يحدد القانون طرق الدفع الإلكتروني باعتبارها وسيلة دفع تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية[20].

كذلك من أهم ما تضمنه القانون هو أنَّ التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الإنترنت يعتبران شرطان أساسيان لممارسة التجارة الإلكترونية. كما يتم إنشاء سجل وطني للممونين الإلكترونيين المسجلين في السجل التجاري في المركز الوطني للسجل التجاري الذي يحدد المعلومات التي يجب أن ترافق العرض التجاري الإلكتروني (التعريف الضريبي والعنوان ورقم الهاتف، عدد السجل التجاري، الضمان التجاري..). ووفقا للقانون يمر طلب المنتج أو

الخدمة بثلاث خطوات إجبارية: توفير الشروط التعاقدية للمستهلك الإلكتروني، والتحقق من تفاصيل الأمر الذي تصدره الأخيرة وتأكيد الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل العقد. ويحدد مشروع القانون أيضا المعلومات الإلزامية التي يجب احتواؤها في العقد الإلكتروني. وفيما يتعلق بالتزامات المستهلك الإلكتروني، ينص القانون على أنه ملزم بدفع الثمن المتفق عليه في العقد الإلكتروني حالما يتم تشكيل هذه الوثيقة.

نرى أنه من السابق لأوانه الحكم على مدى تطبيق القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية واقعياً والعمل بأحكامه من قبل الأفراد والشركات والقطاعات الحكومية نظراً للفترة القصيرة منذ إصداره ماي 2018، فلا يمكننا الحكم على مدى تطبيقه اليوم، إلا أنه بدأت تظهر بوادر صعوبة تطبيقه من قبل الأفراد والشركات، فيرى المختصين الاقتصادين أنه يستعصى على المؤسسات والأفراد تطبيقه حالياً لعوامل عديدة منها عدم إتباعه بمراسيم تنفيذية تشرح أحكام القانون من جهة، وصعوبة استخراج البطاقات الدفع الإلكترونية من البنوك من جهة أخرى، وعليه تطبيق القانون واقعياً يبقى مرهون بمدى توفير بيئة ملائمة لتطبيقه.

III.2.3.3– تطوير نظام الدفع الإلكتروني

إن أكبر مشكل لازالت تعاني منه الجزائر والذي أعاق تطوير ممارسات التجارة الإلكترونية هو نظام الدفع الإلكتروني في قطاع مازالت تتحكم فيه البنوك العمومية، التي لازالت تسير بطريقة بدائية مقارنة بالبنوك العالمية، فالبنوك الجزائرية اليوم لازالت تعتمد على الصك والدفع النقدي، ولم تطور نظام دفع الكتروني يسهم في تسهيل ممارسات التجارة الإلكترونية. ويبقى على الجزائر، وعلى كل الفاعلين العمل من أجل تطوير البيع عبر الانترنت لما تمنحه من حرية وسهولة في التعامل، سواء للزبون أو التاجر والمؤسسة. ولكن تطور البيع والشراء عبر الانترنت والدفع الإلكتروني يتطلب تداخل عدة فواعل في النظام الاقتصادي لابد أن تكون في مستوى التحديات التكنولوجية المستقبلية، حتى لا يبقى هذا النظام مجرد حلم يراود الجزائرين، خصوصا أننا أوضحنا فيما سبق اقبال الجزائريين على التعامل بالتجارة الإلكترونية (واحتلال الموقع واد كنيس المرتبة الأولى كأحسن دليل على تفضيل مثل هذه الممارسات الإلكترونية)[21].

III.3.3.3– تعميم السجل التجاري الإلكتروني Registre commerce électronique

دعا المدير العام للمركز الوطني للسجل التجاري، محمد سليماني، الشركات والمؤسسات العمومية والخاصة والتجار وجميع المهنيين المطالبين بالقيد في السجل التجاري، بطلب نسخة من السجل التجاري الالكتروني، لحماية أنفسهم من ظاهرة السجلات التجارية المزورة. وقال محمد سليماني في حوار لـ''الجزائر اليوم''، إن العمل متواصل بالتعاون مع العديد من الهيئات في إطار تحسين مناخ الأعمال وتحسين ترتيب الجزائر في ''دوينغ بيزنس'' وعليه سيشرع المركز الوطني للسجل التجاري، قريبا، في تمكين المعنيين من الحصول على السجل التجاري الالكتروني عبر الانترنت، على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول
المتقدمة، مشيرا إلى أن عدد السجلات الرقمية بلغ 28% من إجمالي السجلات النشطة[22].

وقد أكدت مديرة قسم الاعلام الآلي بالمركز الوطني للسجل التجاري "مريم عبد اللاوي" أن الصيغة النهائية للسجل التجاري ستكون جاهزة، مؤكدة أن هذا السجل الذي سيكون على شكل شهادة رقمية دائمة على الخط يعوض الصيغة الورقية التي يتختفي بشكل نهائي، كما أوضحت أن المكسب العصري سيسمح بحل مشاكل عدة أهمها القضاء على البيروقراطية وتسهيل الحصول على المعلومة فضلا عن مواجهة ظاهرة الغش والاحتيال في استعمال السجل التجاري[23].

من جهة أخرى فقد أقدم المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) على خطوة هامة لها علاقة بالتجارة الإلكترونية وهي إدراج رمز النشاط (Code d'activité) بالتجارة الإلكترونية، وتحديث رمز جديد في قائمة مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري والذي يسمح بممارسة هذا النشاط، ورمز النشاط الذي خصص للتجارة الإلكترونية هو: **607.074**[24].

IV– الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى **النتائج** التالية:

1– عرفت الجزائر تقدما ملحوظا فيما يتعلق بمجال الاهتمام بالتجارة الإلكترونية، بتطوير المنظومة القانونية من خلال إصدار القانون 18–05 والذي أحدث تغييرا في الإطار القانوني،

حيث أصبح القانون 18-05 المنظم لعمليات التجارة الإلكترونية، وهذا لسد الفراغ في مجال إبرام العقود ما بين المورد والزبون باستخدام مختلف وسائل الاتصال الإلكترونية.

2- شهد قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات بالجزائر في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا والذي يمثل البنية التحتية للتجارة الإلكترونية، يمكن استخلاص ما يلي:

أ. في مجال الهاتف النقال الجيل الثالث 3G وصل عدد المشتركين إلى أكثر من 23.701.023 مشترك في 2017 تراجع حوالي 6% مقارنة مع سنة 2016؛

ب. أما الجيل الرابع 4G فقد شهد تطورا كبيرا، حيث تم تسجيل 10.968.495 مشترك سنة 2017 بزيادة حوالي 6 أضعاف مقارنة بسنة 2016.

ت. أغلبية مشتركي من خلال التدفق الانترنت تمثلت في 02 ميغابايت/ثانية تليها 01 ميغابايت/ثانية، بالرغم من ان المواطن الجزائري يتطلع إلى توفير له تدفق عالي، وعدم وجود مشتركي الانترنت في الفئات الأقل من فئة 01 ميغابايت/ثانية؛

3- بالرغم من التطورات الملحوظة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصالات بالجزائر، إلا أنه لم يوافقه تطور في ممارسات التجارة الإلكترونية، خاصة من ناحية الدفع عن بعد بالهاتف النقال، فالإحصائيات المقدمة في الدراسة تدل على أن المتعاملين بالتجارة الإلكترونية اكتفوا باستخذام المواقع الإلكترونية بغرض البيع والشراء والإعلان والترويج والحصول على المعلومات، فلم تصل بعد على فهم التجارة الإلكترونية على أنها وسيلة للدفع الفوري الإلكترونية بواسطة الهاتف النقال أو مختلف الوسائل الأخرى، فنجد الموقع الإلكتروني "أسواق الجزائر" الموفر لخدمات الدفع الإلكتروني مثل بطاقات Visa وMaster Cart.

4- تسعى الجزائر إلى تحسين التعامل بالتجارة الإلكترونية، وإصدار القانون 18-05 خير دليل على هذا التوجه، إلا أن تصميم إطار قانوني لتنظيم التعامل بهذا الأسلوب يبقى غير كاف ما لم يتم تهيئة البيئة لتطبيقه، من خلال تطوير نظام الدفع الإلكتروني والذي يعتبر المعيق الأساسي لعدم تطوير التعامل بالتجارة الإلكترونية.

من خلال النتائج المتوصل إليها، يمكن إبراز **الاقتراحات** التالية:

1- ضرورة تطوير البنية التحتية للتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تعتبر بمثابة أساس لممارسة التجارة الإلكترونية، من خلال تحسين خدمات الانترنت مع توفير تدفق عالي يتماشى مع تطلعات الممارس لعمليات التجارة الإلكترونية؛

2- ضرورة تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية اللازمة للقيام بالعمليات المصرفية لإكمال التعاملات الإلكترونية في وقت قصير وبأمان باستخدام الوسائل الإلكترونية؛

3- نشر ثقافة أهمية التجارة الإلكترونية وتعزيز الثقة من أجل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مثل بطاقات Visa و Master Cart.

4- تكثيف الحملات التحسيسية وإجراء الملتقيات والمؤتمرات المتعلقة بسبل تطوير تقنيات التجارة الإلكترونية.

في الأخير يمكننا القول بأن تطوير ممارسات التجارة الإلكترونية في الجزائر يبقى مرهون بمدى تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال تحسين البنى التحتية للتجارة الإلكترونية، فبالرغم من تحديد الإطار القانوني لها من خلال إصدار القانون 18-05 والذي يهدف إلى تنظيم العمل في التجارة الإلكترونية إلى أن ذلك لا يكفي إلا من خلال تهيئة بيئة مناسبة وملائمة لذلك، كتطوير واستغلال ادارة الشبكات المرتبطة مع كل المتعاملين بالشبكة، وزيادة توفير خدمات الهاتف النقال، وتطوير نظام الدفع الإلكتروني.

V- الهوامش والمراجع:

[1] محمود محمد مقابلة. **مقدمة إلى التجارة الإلكترونية**. الطبعة الأولى. دار الفكر. عمّان. (2016)، ص.8.

[2] خضر مصباح الطيطي. **التجارة الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**. الطبعة الثانية. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان –الأردن–. (2017)، ص ص. 31-32.

[3] هبه مصطفى كافي. **التجارة الإلكترونية E-Commerce**. ألفا للوثائق. قسنطينة –الجزائر–، (2017) ص ص 93-94. **نقلا عن:** قاسم النعيمي. **التجارة الإلكترونية بين الواقع والحقيقة**. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين، ص ص 5-7.

[4] خضر مصباح الطيطي. **مرجع سبق ذكره**. ص.33.

[5] هبه مصطفى كافي. **مرجع سبق ذكره**. ص.95.

[6] عامر ابراهيم قنديلجي. **التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها**. الطبعة الثانية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان –الأردن، (2016)، ص.35.

[7] عاقي فضيلة. **الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية وواقع استخدامها في الدول العربية –حالة الجزائر–**. مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع الإلكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر. يومي 26–27 أفريل 2011. بالمركز الجامعي لخميس مليانة.

* المرسوم التنفيذي رقم 07–162 المؤرخ في 30 ماي 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01–123 المؤرخ في 2001/05/09. والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية وعلى مختلف المواصلات السلكية. الجريدة الرسمية 2007/06/07. العدد 37. ص.12.

[8] صراع كريمة. **واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**. رسالة ماجستير في العلوم التجارية. تخصص استراتيجية. كلية العلوم الاقتصادية. التجارية وعلوم التسيير بالمدرسة الديكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال – جامعة وهران–. 2014/2013، ص.148.

• القانون 15–04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015.

[9] صراع كريمة. **مرجع سبق ذكره**. ص.148.

° القانون 15–04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015.

* القانون 18–04 المؤرخ في شعبان 1439هـ الموافق 10 ماي 2018. الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد27.

[10] صراع كريمة. **مرجع سبق ذكره**. ص 149.

[11] القانون 18–05 المؤرخ في 2018/05/10 المتعلق بالتجارة الإلكترونية. الصادر ضمن الجريدة الرسمية العدد 28.

[12] من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة. الرابط الإلكتروني: مؤشرات–تكنولوجيات–الإعلام–والاتصالhttps://www.mpttn.gov.dz/ar/content

[13] من موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة. **مرجع سبق ذكره**.

[14] نفس المرجع.

[15] نفس المرجع.

[16] نفس المرجع.

[17] حميداتوا صالح. **تحديات المراجعة الخارجية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية في الجزائر**. أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة وجباية. جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–. 2016–2017، ص ص 19–22.

[18] من موقع الخطوط الجوية الجزائرية www.airalgerie.dz

[19] حميداتوا صالح. **مرجع سبق ذكره. –بتصرف–**، ص 19.

[20] وفق المقال المنشور على موقع جريدة الخبر الجزائرية، حول "**قانون التجارة الإلكترونية يدخل حيز التطبيق**". المنشور في تاريخ: 2018/07/08، على الموقع الإلكتروني: https://www.elkhabar.com/press/article/139215/، تاريخ التصفح: 2019/01/29، على الساعة 17:18.

[21] حميداتوا صالح. **مرجع سبق ذكره. –بتصرف–**، ص 18.

[22] عبد الوهاب بوكروح. **الحصول على السجل التجاري عبر الانترنت خلال 2017 –على الشركات استعمال السجل الإلكتروني لحماية أنفسهم–**. مقال منشور في موقع الإلكتروني لجريدة "الجزائر اليوم". الإطلاع عليه في الموقع الإلكتروني: http://aljazairalyoum.com/، تاريخ التصفح: 2019/02/09. على الساعة: 12:04

[23] صراع كريمة. **مرجع سبق ذكره**. ص 171.

[24] من موقع المركز الوطني للسجل التجاري. الرابط الإلكتروني: https://sidjilcom.cnrc.dz/